

تقييم نظام الحكومة الالكترونية في الجزائر

الباحث: عبد الله حاج سعيد

جامعة اليرموك - الأردن

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على النظام الإداري الإلكتروني في الجزائر و تقييمه من خلال تبيان تطبيقات الحكومة الإلكترونية و معوقاتها في الجزائر بالتطرق الى آليات تنفيذ الحكومة الإلكترونية فيها بعد تناول بعض التطبيقات كمشروع البلدية الالكترونية و مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترين ثم محاولة ابراز أهم المعوقات التي تعرقل تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر وهذا كله بعد تناول ماهية الحكومة الالكترونية بالتطرق الى كل من مفهومها و أهميتها ثم أهداف الحكومة الالكترونية و المعوقات التي تقف في وجه تحقيقها بالإضافة الى مزاياها و سلبياتها.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية، النظام الإداري، الإلكتروني، الجزائر.

Résumé :

Cette étude vise à identifier et évaluer le système administratif électronique en Algérie d'après la démonstration des applications et des obstacles de l'e-gouvernement en abordant ces mécanismes de mise en œuvre par évoquer les applications du projet de la mairie électronique, le projet du passeport biométrique et la carte d'identité biométrique. Ensuite l'étude tante de montrer les obstacles qui entravent l'application de l'e-gouvernement en Algérie, et cela après avoir présenté la définition de l'e-gouvernement et évoquer ça valeur, ces butes et les obstacles qu'il l'empêche à les atteindre ainsi que ces qualités et ces inconvenants.

Mots clé : l'e-gouvernement, système administratif, électronique ,Algérie.

مقدمة:

تعرضت البيئة الإدارية للحكومات المعاصرة لمتغيرات متتالية في عالم سريع التغيرات بحيث أصبحت الإدارة بأسلوب الأمس غير مناسبة لتحديات اليوم والغد، حيث تعد جودة الخدمات الحكومية مطلبا أساسيا للوفاء برسالة الوحدات الحكومية والتخفيف على كاهل طالبي الخدمة من المواطنين والمستثمرين، فإذا كان تحقيق مستوى خدمات أفضل للمواطنين مازال وسيظل الهدف الأسمى للحكومات، وإذا كانت حاجات ومتطلبات هؤلاء المواطنين متعددة ومتجددة باستمرار، فإن التغيير والتطوير المخطط لابد وأن يوجد لإحداث التكيف مع المتغيرات البيئة الجديدة للحكومة، وهو ما انبثق عنه ميلاد مصطلح الحكومة الإلكترونية التي تعد جزء لا يتجزأ من الإدارة الإلكترونية باعتبارها منظومة متكاملة وفضاء رقمي يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال.

فقد بدأت العديد من الدول العالم في تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، على مستوى الحكومة المركزية أو الإدارة المحلية، وذلك من خلال عرض معلومات في غاية الأهمية على شبكات الانترنت، مما ساهم في تطوير مردودية الجهاز الحكومي، فتبني أسلوب عمل جديد مثل هذا داخل أجهزة الدولة والحكومة يسهل ويسرع أداء الأعمال والإجراءات الحكومية بفاعلية مما يدفع إلى خلق نوع من الشفافية ويساهم و لو جزئيا في القضاء على البيروقراطية، أين يمكن أن نعتبر الخدمات الحكومية الإلكترونية نوع من أنواع الخدمات التكنولوجية التي تساهم بشكل كبير في الوصول إلى المجتمع الرقمي.

وما هو الإطار يعالج هذا البحث الحكومة الإلكترونية من خلال بعض التساؤلات التي تطرح نفسها وتستوجب أمعان النظر فيها للإجابة عليها أو على الأقل إثارة النقاش حولها؛ فيا ترى من خلال تقييم تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية ما هي سلبيات و إيجابيات الحكومة الإلكترونية؟ وما هو تقييم مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر باعتبارها دراسة الحالة؟

المبحث الأول: ماهية الحكومة الإلكترونية

المطلب الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية وأهميتها

الفرع الأول: مفهومها

إن تطور الذي حصل في تكنولوجيا الانترنت وانتشار التجارة الإلكترونية أدى إلى عقد العديد من المؤتمرات البناءة والتي تحث على الاستمرار في تبني هذه التقنيات والتطورات والتي تؤدي إلى تحسين وتطور في إجراء المعاملات التجارية والتسوق عبر الانترنت كما أن التطور في تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية أدى إلى ظهور ما يسمى بالحكومة الإلكترونية : أن الحكومة الإلكترونية هي نسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية أي تقليدية مع الفارق أن الأولى تعيش في شبكات الإلكترونية وأنظمة المعلوماتية ، في حين تحاكي الوظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة ¹ .

ويعود سبب ظهورها إلى عدة أسباب منها سياسية كظهور العولمة وأسباب تكنولوجية كظهور شبكة الانترنت وتطوير شبكات عالية في تشفير البيانات وابتكار تقنية إمضاء الإلكتروني وأسباب اقتصادية كظهور التجارة الإلكترونية وصارت الأخيرة تركز على خدمة المواطن بسرعة نظرا لحدائه ² .

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الحكومة الإلكترونية نظراً للأبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر عليها. وهناك عدة تعريفات للحكومة الإلكترونية من أكثر من جهة دولية. ففي العام 2002 عرفت الأمم المتحدة الحكومة الالكترونية بأنها "استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين"³.

الحكومة الالكترونية هي: "نسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية أي التقليدية مع الفارق أن الأولى تعيش في الشبكات الالكترونية والأنظمة المعلوماتية، في حين تحاكي الوظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة"⁴.

وهي كذلك "النظام الافتراضي المعلوماتي الذي يمكن الأجهزة الحكومية المختلفة من تقديم خدماتها في إطار تكاملي، لجميع فئات المستفيدين، باستخدام التقنية الالكترونية المتطورة، متجاوزة عامل التواصل المكاني أو الزماني، مع استهداف تحقيق الجودة والتميز وضمان السرية والأمن المعلوماتي، والاستفادة من معطيات التأثير المتبادل"⁵.

الفرع الثاني: أهميتها

تتحقق الأهمية من خلال إدراك حقيقة أن عالم اليوم و بمستجداته أصبح يحكم على المجتمع بأنه متقدم يتميز بوجود ثلاثة شروط أساسية وهي المسائلة والشفافية والحكم الصالح وهذه تتمثل ركائز الحكومة الالكترونية. والحكومة الالكترونية جاءت بعد أن ظهرت صور الفساد الإداري والمالي في المجتمع ومؤسساته، كما أن مقتضيات الإصلاح الإداري يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها وان تتيح جدية وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للمواطنين وليس فقط استجابة لطلباتهم بل بمبادرات منها.

إن الخدمات المباشرة تعتبر جزءا من إعادة التصميم الشامل لتوصيل المعلومات والخدمات الحكومية، وبالنسبة للأجهزة الحكومية يستتبع توصيل المعلومات والخدمات الإدارية قنوات متعددة للنقل والتوصيل. وعلى الرغم من استمرار توصيل المعلومات والخدمات بالطرق التقليدية مثل استخدام الهاتف، الفاكس أو الطرق اليدوية، إلا أن الهدف الأساسي هو تحسين الخدمات وتوفيرها.

إن الأساس الجوهري لقيام الحكومة الالكترونية أنها تعد عاملا مهما لتخفيف من نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين لأنها تعني أولا وقبل كل شيء تدفق المعلومات، وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال فتساهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف أشكال الفساد، وتوفير تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور لتحفيزهم على تطوير ومحاصرة الفساد⁶.

المطلب الثاني: أهداف الحكومة الالكترونية ومعوقاتها

الفرع الأول: أهدافها

إن فلسفة الحكومة الالكترونية ترتبط بالحكومة الفعلية الطبيعية كمصدر للمعلومات والخدمات كما أن المواطنين و مؤسسات الأعمال و المنظمات المختلفة المتواجدة في المجتمع تعامل كعملاء أو منتفعين يريدون الاستفادة من هذه المعلومات و الخدمة الحكومية و يمثل ذلة تغييرا جوهريا ثقافة تنفيذ الخدمات و المعاملات ونظرة المواطنين و مؤسسات الأعمال تجاهها و الهدف الاستراتيجي للحكومة الالكترونية يتمثل في دعم و تبسيط الخدمات الحكومية لكل الأطراف المعنية من حكومة و مواطنين إلى مؤسسات الأعمال فاستخدام تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات يساعد في ربط كل الأطراف الثلاثة معا و تدعيم الأنشطة و العمليات و كذا جودة الأعمال⁷.

فتهدف الحكومة الالكترونية بصفة عامة إلى الاستفادة من المميزات الرئيسية لتطبيقها والتي تتمثل بصورة مباشرة في السرعة والدقة في انجاز المعاملات وتقليل وقت الجهد والتكلفة، وبصورة غير مباشرة في الفوائد الأخرى الناجمة عنها كمنع التزاحم أمام المصالح الحكومية والقضاء على مشكلة تكديس الأوراق وغيرها من السلبات التي سيزول أثرها تدريجيا بتطبيق نظام الحكومة الالكترونية على العمليات الإدارية⁸.

ويمكن حصر بعض أهداف الحكومة الالكترونية وفق الآتي⁹:

1- انعكاس الحكومة الالكترونية على أعمال المؤسسات الحكومية الداخلية غير الظاهرة للمتعاملين، تتمثل في تحقيق السرعة، والشفافية و إمكانية المحاسبة، والكفاءة وفعالية عمليات وإجراءات أداة أنشطة الإدارة الحكومية. ويساهم هذا التوجه في توفير تكلفة الأعمال وتقديم الخدمات بطريقة جوهرية.

2- تعمل على التوجه نحو التحقيق الحاجات المجتمع وتوقعاته بطريقة مرضية عن طريق التبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات العديدة المتاحة على وسائل الاتصال، أي يجب أن يوفر الاستثمار في إقامة حكومة الالكترونية عائدات ملموسة، سواء كانت في شكل خفض حقيقي في التكلفة أو رفع كفاءة والإنتاجية أو تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.

3- سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال المحتاج إليها بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوقات التقدم إليها.

4- تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي إذ انه باستطاعة الحكومة الالكترونية مساعدة مؤسسات الأعمال وخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم الانتقال على شبكة للحول على الخدمات والمتطلبات.

5- تحقيق التعلم وتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع المجتمع لكي يمكنه من التنافس والتواجد في عالم سريع التغيير.

6- لا يقتصر عمل الحكومة الالكترونية على إحداث تغييرات في أساليب تقديم المعاملات والخدمات الحكومية والمنافع العامة للمواطنين بل في إعادة آلية إعادة هندسة وهيكله الأنشطة والعمليات والإجراءات الحكومية ذاتها تدعيما للتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الحكومات المختلفة .

الفرع الثاني: معوقاتها

يواجه نظام الحكومة الالكترونية بعض المعوقات التي تحاول النيل منه أو القضاء عليه أو التقليل من مزاياه. ويمكن حصرها في الآتي :

أولا: معوقات إدارية وتتمثل فيما يلي:

1- تعقيد الإجراءات الإدارية وانعدام مرونة الهياكل التنظيمية .

2- انعدام التخطيط لبرامج الحكومة الالكترونية .

3- وجود مخاوف على مستوى القيادات الإدارية العليا.

4- غياب التنسيق بين الإدارات الحكومية المختلفة .

ثانيا: معوقات بشرية وتتمثل فيما يلي:

1- انخفاض الخبرات التكنولوجية، والكفاءة العالية في تقديم الخدمات.

2- عدم كفاية التدريبات اللازمة للعاملين على الأجهزة الالكترونية .

- 3- عدم تطور طرق اختيار القائمين على الأجهزة الالكترونية
- 4- ضعف طرق تقييم الخدمات التي تقوم بها الكوادر البشرية.
- 5- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها، بل وتبنى مواقف سلبية منها.

ثالثا: معوقات مالية وتمثل فيما يلي:

- 1- قلة الموارد المالية اللازمة لتوفر البنية التحتية فيما يتعلق بشراء الأجهزة والبرامج التطبيقية، ومجالات تطوير الحاسبات الآلية، وإنشاء المواقع وربط الشبكات .
- 2- عدم وجود مخصصات مالية كافية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات.
- 3- ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحاسبات الآلية، ونقص عدد المتخصصين في إجراء هذه الخدمات .

رابعا: معوقات فنية والقانونية وتمثل فيما يلي:

- 1- عدم متابعة التقدم التقني في مجال الحاسب الآلي .
- 2- عدم وجود مواصفات ومعايير ثابتة لأجهزة الحاسب الآلي المستخدمة في إنجاز الخدمات.
- 3- عدم اعتماد الوثائق الالكترونية كبديل عن الوثائق التقليدية في إجراء المعاملات سواء ما تعلق منها بالعقود أو التوثيق الحقوق والالتزامات.
- 4- ازدياد حجم المخالفات والجرائم الواقعة على المعلومات، منها ما يتعلق بسرقة البريد الالكتروني، أو سرقة بطاقات الائتمان، وكذلك سرقة التوقيع الالكتروني.

5- استبعاد النشر الالكتروني من وسائل وطرق الإعلان عن المناقصات الحكومية يعد من عيوب التنظيم القانوني للخدمات الحكومية، ولذا فإنه ينبغي تنظيم المناقصات والمزايدات الكترونيا، وذلك بالنص عليه صراحة في القانون.

المطلب الثالث: مزايا وسلبات الحكومة الالكترونية

الفرع الأول: مزايا

1- سرعة أداء الخدمات:

حيث بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلت الفترة الزمنية لأداء الخدمة ويعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة، ومن ثم القيام بها في وقت محدد قصير جدا .

2- تخفيض التكاليف:

يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جدا من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية، هذا فضلا على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه والتوقيع بما يفيد ذلك وإحالاته إلى موظف آخر.

كذلك أن بإتباع نظام الحكومة الالكترونية فإن التكلفة تقل كثيرا، وذلك نظرا لاستخدام الحاسب الآلي والذي يوفر الأدوات والأوراق الكتابية وتقليل من عدد الموظفين مما يؤدي إلى السرعة في الخدمة.

3- اختصار الإجراءات الإدارية :

لاشك أن العمل الإداري التقليدي يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب.

وللقضاء على البيروقراطية فانه بإتباع طريق الحكومة الالكترونية يمكن تبسيط هذه الإجراءات، فمن خلال موظف واحد يمكن إنهاء المعاملة المطلوبة وهذا من دون رجوع الموظف إلى رؤسائه من اجل حصول على موافقة بل عليه فقط العودة إلى قاعدة البيانات المعدة سلفا في إدارته، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف¹⁰.

4- دقة الجودة الخدمة المقدمة:

حيث يعتمد نظام الحكومة الالكترونية على حاسب الآلي، والذي ثم إمداده بالمعلومات والبيانات المتعلقة بجميع الخدمات، ومن ثم فإنه لا وجه للخطأ في العمل المقدم عن طريق الأجهزة الالكترونية.

5- القضاء على الفساد الإداري :

لما كان نظام الحكومة الالكترونية يتضمن إتمام المعاملات بطريقة الكترونية، حيث يمكن لصاحب الخدمة من خلال الدخول إلى الموقع الالكتروني الخاص بجهة الإدارة تحديد الخدمة المطلوبة، ومراحلها، وإجراءاتها، تكلفة المقررة للحصول عليها، ومن ثم فإنه لا وجه لعلاقة مباشرة بين أي موظف وطالب الخدمة، ومن ثم تقل فرص انتشار جرائم الفساد من الرشوة إلى واسطة و محسوبية¹¹.

الفرع الثاني: سلباتها

1- البطالة:

فأنه تطبيق هذا النظام يؤدي زيادة نسبة البطالة حيث تمكنه لجميع الخدمات، ولم تعد الحاجة إلى طلب تعيين موظفين جدد.

2- المساس بالصحة العامة :

فمن خلال استخدام الانترنت للحصول على كافة الخدمات لفترات زمنية طويلة فإنها تؤثر على صحة الفرد طالب الخدمة، وخاصة حاسة النظر.

كذلك المداومة على استخدام هذه الشبكات بفقد الفرد فرصة التكيف مع المجتمع المحيط به، بسبب العزلة التي يفرضها الشخص على نفسه.

3- المساس بالحق في الخصوصية :

يعتبر من أهم الحقوق التي حرصت اغلب التشريعات على تنظيمها وكفالة حمايتها فأفردت له العديد من النصوص.

المبحث الثاني: تطبيقات الحكومة الالكترونية ومواقفها في الجزائر

المطلب الأول: آليات تنفيذ الحكومة الالكترونية بالجزائر

الفرع الأول: الآليات المادية.

ارتبطت الجزائر بشبكة الانترنت سنة 1994 عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني التابع لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي و الذي كان دوره آنذاك العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بالشبكات الدولية.

و قدر عدد الهيئات المشتركة في الانترنت سنة 1996 بحوالي 130 هيئة ليصل عددها سنة 1999 إلى 800 هيئة منها 100 في القطاع الجامعي و 50 في القطاع الطبي و 500 في القطاع الاقتصادي و 150 في القطاعات الأخرى وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 98-257 بتاريخ 25 أوت 1998 والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 307-2000 بتاريخ 14 أكتوبر 2000 و الذي يحدد شروط و كفاءات وضع استغلال خدمة الانترنت ما أدى إلى ظهور مزودين خواص و عموميون إلى جانب مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني مما أدى إلى زيادة مستخدمي الشبكة¹²

أما في إطار تعميم استعمال الحاسوب شرعت الجزائر في تنفيذ عدة برامج منها برنامج اسرقي1 و الذي يهدف لتمكين كل أسرة جزائرية من الحصول على حاسب آلي و ذلك في أفق 2010 كما يعد هذا البرنامج وسيلة لرفع معدل

وصول المجتمع لشبكة المعلومات العالمية بحكم توفر العرض على التوصيل بشبكة الانترنت و هذا بالإضافة إلى برنامج اسرقي2 و الذي يهدف إلى ربط كل المؤسسات التربوية بالتكنولوجيا الحديثة و تزويد الأساتذة بأجهزة كمبيوتر محمولة و ربطها بالانترنت¹³.

الفرع الثاني: الآليات البشرية

تهدف السياسة العامة للدولة من خلال مشروع الحكومة الالكترونية إلى التحكم في التكنولوجيا الإعلام و الاتصال و لتدريب المواطنين في هذا المجال تم عقد شراكة بين وزارتي التكوين المهني و وزارة البريد و التكنولوجيا الإعلام و الاتصال بتاريخ 2009/09/13 من خلال برجة أيام دراسية يخضع فيها المتربصون إلى برنامج إعدادي حول الحكومة الالكترونية يدرسون من خلالها أساسيات الكمبيوتر و أنماط الحياة الرقمية الانترنت شبكة الواجب العالمية و هي متاحة لكل فئات المجتمع لمدة 15 يوما بمراكز التكوين المهني على مستوى الوطن و يحصل المتربص على شهادة كفاءة و هذه المبادرة تهدف إلى بلورة فكرة الحكومة الالكترونية للمواطن الجزائري.

من جانبها أيضا شرعت وزارة التربية الوطنية في تدريب المكونين والأساتذة على استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في العملية التعليمية وقد تم تخصيص دورات تدريبية مخصصة للمؤطرين قصد ضمان سير المشروع و يتم التدريب على محور الأمية المعلوماتية بتقديم دروس و مبادئ أولية في الإعلام الآلي.

كما استضافت الجزائر العديد من المؤتمرات و الندوات العلمية و المحلية والتي تدخل ضمن إطار الحكومة الالكترونية كما تم إطلاق برنامج تكويني واسع لترقية الثقافة الرقمية و تحسين إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال داخل

المؤسسات في إطار برنامج الجزائر الالكترونية و يشمل هذا البرنامج الذي يدوم 3 سنوات في مرحلة أولى 3600 مكون تابعين لقطاعات التربية و التكوين المهني و العمل و الشباب و الرياضة و لضمان نجاح العملية لجأت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال إلى خبرة و مهارة مؤسسات مختصة و ذات خبرة عالمية¹⁴.

الفرع الثالث: الآليات التشريعية

حاول المشرع في العديد من النصوص القانونية مسايرة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بهدف بناء مجتمع المعرفة من خلال سن العديد من القوانين و التي تدخل ضمن الآليات التي تؤسس لفكرة الحكومة الالكترونية نذكر منها:

أولاً: القوانين التنظيمية:

- المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998 و الذي يضبط شروط و كفاءات ممارسة خدمات الانترنت و قد انهي هذا المرسوم احتكار الدولة لقطاع الانترنت مما سمح بظهور مزودين جدد عموميون وخواص.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أوت 2000 والذي حدد شروط و معايير تنظيم الانترنت و الاستفادة منها و حقوق و التزامات مقدمي الخدمة و الإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة و حالات سحبها كما أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الانترنت.

- القانون 03-2000 و الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية و الذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي و متعامل الاتصالات، بإعادة هيكلة وزارة البريد والمواصلات سمح بتحديد إطار قانوني لسلطة ضبط مستقلة و حرة وفتحت الأبواب للمستثمرين الخواص و تكفلت بمنح الرخص للقطاع الخاص سواء المتعلقة بالهاتف النقال أو الثابت و ترخيصات موزعي خدمات الانترنت¹⁵.

ثانيا: الثقة الرقمية:

و تعرف على أنها تلك البيئة المعلوماتية التي تتمتع و تتميز بخصائص الثقة التي تتميز بها البيئة الورقية و لقد عمل المشرع الجزائري في هذا المجال لاستكمال الترسنة التشريعية بعدة قوانين متعلقة ب:

الاعتراف بحجية الكتابة الالكترونية: من خلال إصدار القانون رقم 05-10 بتاريخ 20 جوان 2005 المتمم و المعدل للقانون المدني حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الالكتروني حيث أصبح للكتابة في الشكل الالكتروني مكان ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبقا لنص المادة 323 مكرر و يقصد بها الكتابة في الشكل الالكتروني ذات التسلسل في الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الالكترونية المستعملة و مهما كانت طرق إرسالها.

التوقيع الالكتروني: كما اعتمد المشرع الجزائري التوقيع الالكتروني في نص المادة 2/327 بالقانون 05-10 المعدل و المتمم للامر 75-58 المتضمن القانون المدني و

التي تنص على أن يعتمد بالتوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر و ذلك من اجل إضفاء الحجية على المحررات الالكترونية.

التصديق الالكتروني: حددت ممارسة نشاط مقدمي خدمات التصديق الالكتروني بموجب المرسوم 162-07 و هو الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و هذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق و واجبات مؤدي الخدمات و المستعمل لها و الأشخاص الذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط يجب أن تتوفر فيهم نفس شروط مقدمي خدمة الانترنت في الجزائر و بالتالي فإن نشاط مقدمي خدمات التصديق يعتبر نشاطا اقتصاديا يخضع للقيد التجاري طبقا للقانون التجاري.

الدفع الالكتروني: اعترف القانون الجزائري بوسائل الدفع الالكتروني من خلال الأمر 11-03 المتعلق بالنقد و القرض من خلال المادة 69 منه و التي تنص على أن وسائل الدفع الالكتروني هي كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مهما كان السند أو الأسلوب التقني المستعمل¹⁶.

ثالثا: الجريمة الالكترونية:

أمام الفراغ القانوني في مجال الجريمة الالكترونية تم إصدار القانون رقم 15-04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل و المتمم لقانون العقوبات و الذي ينص على الحماية الجزائية للأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات كالدخول غير المشروع للأنظمة المعلوماتية تغيير أو إتلاف المعطيات ... و في سنة 2009 تم سن قانون الجريمة الالكترونية رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 و الذي يتضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال ومكافحتها¹⁷.

المطلب الثاني: تطبيقات الحكومة الالكترونية بالجزائر

في إطار تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية بادرت الجزائر بالعديد من المشاريع التي تخص بها بعض المناطق في البداية ليتم تعميمها كتجارب ليتم تعميمها فيما بعد ومن هذه المشاريع:

الفرع الأول: مشروع البلدية الالكترونية

من مشاريع الحكومة الالكترونية في الجزائر رقمنة مصلحة الحالة المدنية وإنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية أو من اجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية على شبكة الانترنت لوثائق و عقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها¹⁸.

و دشنت أول بلدية الكترونية بالجزائر يوم 14 مارس 2011 بالمقر الفرعي الإداري في باتنة (شرق الجزائر) و أصدرت أول شهادة ميلاد في بضع ثوان على مستوى الشباك الالكتروني و هي تقنية تجسد إمكانية إعداد و تسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى المقر الرئيسي للحالة المدنية وتستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج و الوفاة في انتظار تمديد العملية إلى كافة الوثائق

الفرع الثاني: مشروع جواز السفر و بطاقة التعريف البيومترين

يهدف مشروع جواز السفر و بطاقة التعريف البيومترين إلى عصنة وثائق الهوية والسفر حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الالكترونية وثيقة مؤمنة

تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية وفي ما يتعلق بجواز السفر الالكتروني البيومتري هو وثيقة هوية سفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا و يكون مطابقا للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني¹⁹.

و قد أصدرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في العدد 45 من الجريدة الرسمية قرارا وقعه الوزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين و الجديد فيه انه بالإمكان تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت و إرسالها عن طريق البريد الالكتروني وتعميم استعمال الوسائط الالكترونية في المعاملات الإدارية.

المطلب الثالث: معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر

الفرع الأول: المعوقات الإدارية

1- ضعف التنسيق بين القطاعات: من بين المشاكل الرئيسية التي تعرقل سير مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر كما يرى الأستاذ الباحث إسماعيل أولبصير هو مشكل التنسيق بين مختلف الفاعلين من هيئات عمومية وخاصة، فمشروع هذا الحجم يتطلب تنسيقا على مستوى عالي لدى السلطات العمومية التي تكون هي مركز وموقع القرار والسلطة، ويستحيل على وزارة واحدة أن تأخذ على عاتقها مشروعا بهذا الحجم يمس كل القطاعات، فالمشروع يتطلب إستراتيجية واضحة المعالم والآجال وإرادة سياسية على مستوى عال²⁰.

2- نقص الكفاءات: تفتقر الجزائر إلى الموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات

والاتّصالات، وفي بعض الأحيان تكون الإمكانيّات موجودة لكن لا توجد الكفاءات اللازمة لاستعمال التّجهيزات المتوفّرة، فمشكل نقص الخبرات بالضرورة يؤدّي مع مرور الوقت إلى اهتلاك هذه الوسائل أو إتلافها عن طريق استخدامها من قبل أشخاص ليست لهم الكفاءة اللازمة، يضاف إلى ذلك عدم اهتمام الإدارات بتكوين موظّفيها في هذا المجال، كما أنّ ظاهرة هجرة الكفاءات من العقبات المطروحة؛ حيث أنّ الجزائر من البلدان الأولى المصدّرة للكفاءات²¹.

الفرع الثاني: المعوّقات الماديّة: وتتعلّق بالبنية التّحتيّة لتكنولوجيا الإعلام والاتّصال وعلى الخصوص شبكة الانترنت والهاتف باعتبارها من المتطلّبات الأساسيّة للحكومة الإلكترونيّة. فرغم الجهود المبذولة في الجانب إلّا أنّ مشروع الحكومة الإلكترونيّة في الجزائر يعاني من التّأخّر المسجّل في الميدان بسبب:

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتّصال على تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعدّ أهمّ قنوات التّواصل عبر الانترنت.

- التّأخّر في استكمال البنية التّحتيّة للاتّصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى وعليه فإنّ الفارق كبير لسدّ الفجوة الرّقميّة مع دول العالم المتقدّم في هذا المجال²².

ومن جهة أخرى هناك عقبة أخرى تتمثّل في التّعاملات الماليّة الإلكترونيّة التي لا تزال في بدايتها رغم مرور 03 سنوات على مشروع السّلطات الجزائرية في تعميم التّعاملات الماليّة الإلكترونيّة على مستوى مختلف المؤسسات الماليّة والتّجاريّة، إلّا أنّ هذه التّجربة لا تزال متعثّرة وعلى سبيل المثال أنّ فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوّفون من استعمال البطاقة المغناطيسيّة في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء النّاجمة عن جهاز السّحب الإلكتروني²³.

الفرع الثالث: معوقات بشريّة

يرى بعض الفقه أن 10% فقط من مشاريع نظم المعلومات الفاشلة يعود إلى أسباب فنية و أن 90% منها يعود إلى أسباب إدارية و بشرية و من العقبات البشريّة التي تعترض مشروع الحكومة الإلكترونيّة في الجزائر:

- مشكلة الأميّة والذي يعدّ من أبرز العقبات التي تواجه مشروع الحكومة الإلكترونيّة؛ حيث احتلت الجزائر المرتبة 132 من مجموع 182 دولة في مؤشر رأس المال البشريّ حول جاهزيّة الدّول للحكومة الإلكترونيّة حسب مؤشرات الأمم المتّحدة.

- انعدام الوعي وضعفه بأهميّة التكنولوجيا وتبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان.

- ارتفاع كلفة استخدام الانترنت واستحواذ اللّغة الإنجليزيّة على 80 بالمائة من مواقعها مع ضعف الإلمام بها.

- تدني مستوى معيشة غالبيّة الجزائريّين وتدهور القدرة الشرائيّة والرّعاية الصّحيّة ومستوى التّعليم فقد بلغت مستويات التّنمية البشريّة أدنى المستويات حيث سجّلت المرتبة 107 من أصل 137 دولة سنة 2003م، الأمر الذي يعيق الإقلاع نحو اندماج فعليّ وتدرجيّ في الحركيّة الاقتصاديّة العالميّة المتّجهة في ظلّ العولمة المعلوماتيّة نحو التّأسيس لمجتمع المعلومات والمعرفة²⁴.

الفرع الرابع: معوقات تشريعية

وتتمثل هذه العقبة في محدودية الجانب التشريعي في الجزائر المتخصص في هذا المجال، على غرار ما قامت به العديد من الدول.

غياب الإطار القانوني المنظم للمعلومات في الجزائر يؤدي إلى العديد من الإشكاليات المتعلقة بتداول المعلومات ونوعية هذه المعلومات المتداولة ومحتواها وكذلك حفظ المعلومات وخصوصا الشخصية منها والجهات المخولة لها هذه الصلاحيات وأيضا حالات وأوقات الاطلاع على هذه المعلومات ومكان حفظها، هذه الإشكاليات توجد في الإدارات العمومية أين يتعلق الأمر بمعلومات الأشخاص كالاسم واللقب، تاريخ الميلاد والإقامة... الخ، فحتى الآن لا يوجد نص قانوني يعالج مواضيع مرتبطة بحفظ المعلومات السابقة عن طريق التكنولوجيات الحديثة وطريقة التعامل بها²⁵.

ومن العقوبات الأخرى المرتبطة بالجانب القانوني:

- انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الانترنت وعدم انتشار اعتماد التوقيع الإلكتروني ومصادقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الانترنت لصعوبات ترتبط بالأمن والخصوصية.

- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الإلكترونية في ظلّ انفتاح الأسواق وانتشار الانترنت.

باعتبار أن القوانين من الركائز الأساسية لتأسيس وبناء مشروع الحكومة الإلكترونية وتوفير الحماية ومنع القرصنة الإلكترونية فأغلب الدول الآن تعمل على

سنّ القوانين لمنع جرائم الحاسوب باعتبارها جرائم دوليّة عابرة للحدود، وقد اتخذت الأمم المتّحدة عام 1990م قرارا حثّ فيه الدّول على اتّخاذ الإجراءات اللازمة للحدّ من الجرائم الإلكترونيّة تحديث القوانين الدّوليّة.

وقد أجمع العديد من الخبراء المشاركين في الملتقى الوطنيّ حول الجريمة الإلكترونيّة بمحافظة وهران بأنّ الجريمة الإلكترونيّة تحوّل إلى ظاهرة إرهاب معلوماتي؛ حيث أنّ هذه الأخيرة تشهد تطوّرات سريعة وأصبحت قاعدة تستند إليها الجماعات الإرهابيّة في القيام بنشاطاتها عن بعد، فظاهرة الإرهاب الإلكترونيّ والمعلوماتيّ بشكل عام أصبح يتجلّى في عمل المجموعات على تدمير المحتويات الإلكترونيّة للشركات والمؤسّسات العموميّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والاستيلاء عليها أو تعطيلها إلى أقصى وقت ممكن من أجل إلحاق الضّرر والمساس بسير المصالح العموميّة²⁶.

وعلى الرّغم من أنّ المشرّع الجزائريّ اجتهد في سنّ العديد من القوانين التي تضبط سير عمل الحكومة الإلكترونيّة فيما يتعلّق بالتّصديق الإلكترونيّ والتّوقيع الإلكترونيّ والجريمة الإلكترونيّة وغيرها مازالت فئات كبيرة من المواطنين وقطاع الأعمال تعتمد على المعاملات التقليديّة ما يعني انعدام عامل الثقة ممّا يتطلّب المزيد من التّشريعات التي تحمي المعاملات الإلكترونيّة والتي تؤسّس لمشروع الحكومة الإلكترونيّة ومن جانب آخر تكثيف حملات التّوعية في هذا المجال.

خاتمة:

على ضوء التطورات العالمية الحاصلة و انتقال العالم إلى مرحلة جديدة من التحولات و العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.. الخ و التي يفرضها عصر العولمة لم يعد بإمكان الحكومات أن تعمل في إطار ضيق بحيث أصبح لزاما عليها مواكبة هذه التغيرات الحاصلة الأمر الذي يتطلب التزود بمختلف نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتدارك الفجوة الرقمية الحاصلة.

فعلى الرغم من التطور الذي يشهده العالم اليوم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلا أن مسايرة هذا التطور ليس بالأمر اليسير بالنسبة لمعظم الحكومات خاصة في البلدان النامية بسبب سرعة تطور هذه التقنيات من جهة و قلة مواردها و إمكانياتها من جهة أخرى.

فيجب على الجزائر على سبيل المثال الجد و الإسراع في إيجاد حلول للمعوقات لا سيما في ظل انضمامها المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية و تطلعاتها الواعدة للشركات العالمية و الإقليمية المتعددة هذا بالإضافة إلى ضرورة الحد من نقائص مشروع الحكومة الالكترونية بالجزائر و الذي يعتبر من المشاريع الكبرى الذي راهنت عليه الحكومة من خلال إحلال نظام الكتروني شامل في البلاد والعمل على تعميم استخدام الانترنت و ترقية البحث و التطور التكنولوجي مما يسمح بدمج نظم المعلومات و تقنيات الاتصال في قطاع البريد و الاتصالات و البنوك وقطاع التعليم و التكوين وغيرها.

النتائج:

- ارتباط الإدارة العامة بالتطوّر الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال أفرز ما يسمّى بالحكومة الإلكترونية والتي هي ضرورة مفروضة على كلّ الحكومات لمسايرة التّقدّم البشريّ في ميدان الإدارة وتحسين مستوى الخدمة العموميّة.

- لمسايرة التطوّرات العالميّة أطلقت الجزائر مبادراتها الإلكترونية والتي تضمّنت مجموعة من الأهداف ومجموعة من الآليات لتنفيذها وعدم تجسيد مشروع الحكومة في الآجال المحدّدة له هو راجع إلى عدم التّحكّم في آليات التّنفيد ممّا أدّى إلى فشل السياسة العامّة في هذا المجال.

- تبذل الجزائر جهودا كبرى منذ سنة 2000م من أجل توفير البنية التّحتيّة للحكومة الإلكترونية، لكن عدم استكمال البرامج الكبرى مثل تعميم التدفق السّريع وتوفير الحماية القانونيّة والإطار التشريعيّ التّنظيميّ وتوفير الإطارات المدربة لتنفيذ المشروع كلّها عوامل أدّت إلى عدم نجاح مخطّط الحكومة الإلكترونيّة في الجزائر في الآجال المحدّدة له.

- تقدّم العديد من المؤسسات العموميّة في الجزائر بعض الخدمات الإلكترونيّة للمواطنين كالخدمات الماليّة لمؤسّسة بريد الجزائر والبنوك وخدمات قطاع العدالة الإلكترونيّة كخدمة صحيفة السّوابق العدليّة وخدمة بطاقة الشّفاء وخدمات قطاع التّعليم وغيرها ولكن المواطن الجزائريّ وقطاع الأعمال يطمحان إلى خدمات أكثر ما يبيّن أنّ تطبيقات الحكومة الإلكترونية بالجزائر مازالت في المراحل الأولى.

- تملك الجزائر إمكانيات بشرية ومادية وحسن استغلالها ستكون له الآثار الإيجابية على مشروع الحكومة الإلكترونية.

- يتوقف نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية على التعريف به وبمزاياه خاصة في بيئة اجتماعية له مواقف سلبية من التكنولوجيا الحديثة للاتصال ولاسيما الانترنت وهذا من خلال حملات التوعية والدعاية.

- تأخر استعمال البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وانتشار أمية الحاسوب بالجزائر أدى إلى اتساع الفجوة الرقمية والتي تعتبر من تحديات الحكومة الإلكترونية.

التوصيات:

- الحكومة الإلكترونية مشروع غير قابل للاستنساخ أو التقليد لمجرد مواكبة العصر، وإنما هو نظام يقوم على إستراتيجية واضحة تتضمن الأهداف التي تراعي خصوصيات المجتمع واحتياجات والإمكانيات المتوفرة وهذا لزيادة نجاح فرص المشروع.

- تعميم الانترنت ذات التدفق السريع لضمان جودة الاتصال وسرعته وتحسين نوعية الخدمة الإلكترونية، وتوفير مجانية الانترنت لاسيما في قطاع التعليم والصحة.

- تكثيف حملات التوعية بأهمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، وما تقدمه من فوائد للأفراد والمؤسسات وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال.

- الاهتمام بالعنصر البشريّ باعتباره الأداة التي تساهم في تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية عن طريق برامج التّكوين المكثّفة والتّدريب والتّوعية للموظّفين والقيادات الإداريّة، وبالمواطن باعتبار أنّ مشروع الحكومة الإلكترونية موجهة له بالأساس ونجاح هذا المشروع مرتبط بوعي المواطن به وتفاعله معه.

الهوامش والإحالات:

- 1- أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال، ص288-289، مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة 2010/2009.
- 2- حمدي قبيلات. قانون الحكومة الإلكترونية. دار وائل. عمان. 2014. ص15.
- 3- مفهوم الحكومة الالكترونية E-Gouvernement. منتديات المساهم الاقتصادية. متاح في: <http://musahim.maktoob.com/f68/t368876> تاريخ الاطلاع: 2014/07/12.
- 4- أحمد بن عيشاوي. مرجع سابق. ص288-289.
- 5- مفهوم الحكومة الإلكترونية. المنتدى العربي للموارد. متاح في : <http://www.hrdiscussion.com/hr15640.html> تاريخ الاطلاع: 2014/07/12.
- 6- سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، ص 309-310، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، سنة 2009.
- 7- سحر قدوري الرفاعي، مرجع سابق، ص310.
- 8- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية وتطبيق، ص37، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2008.
- 9- سحر قدوري الرفاعي، مرجع سابق، ص311.
- 10- عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 56 وما بعدها

- 11- صفوان المبيضين. الحكومة الالكترونية النماذج و التطبيقات و التجارب الدولية. اليازوري. 2011. عمان. الأردن. ص 32
- 12- بنحي إبراهيم. "الانترنت في الجزائر". مجلة الباحث. عدد 01. جامعة ورقلة. الجزائر. ص 31.
- 13- حرز الله فؤاد حسن. الحكومة الالكترونية في الجزائر: دراسة في إمكانية التطبيق. مذكرة ماستر. ورقلة. الجزائر. 2013. ص 74
- 14- حرز الله فؤاد حسن. مرجع سابق. ص 90.
- 15- حرز الله فؤاد حسن. مرجع سابق. ص 78.
- 16- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 أوت 2003 العدد 53. ص 11
- 17- حرز الله فؤاد حسن. مرجع سابق. ص 80.
- 18- بوهيني شهرزاد. "البلدية الالكترونية ضمن الحكومة الالكترونية". مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة. الجزائر. متاح في:
<http://www.csla.dz/mjls/index.php?option=com>
 تاريخ الاطلاع: 2014/07/12.
- 19- احمد شريف بسام. مرجع سابق. ص 174.
- 20- الأستاذ و الباحث اسماعيل اولبصير ل "الجزائريوز" مشروع الحكومة الالكترونية حتمية اقتصادية " متاح في
<http://www.djazairnews.info/djazair-news-archive.html>
 تاريخ الاطلاع: 2014/07/12.
- 21- حرز الله فؤاد حسن. مرجع سابق. ص 127.

22- نفس المرجع. ص 292.

23- نفس المرجع. ص 130.

24- نفس المرجع. ص 132.

25- نفس المرجع. ص 133.

26- نفس المرجع. ص 134.

المراجع:

1. أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال، ص 288-289، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة 2010/2009.
2. احمد شريف بسام. واقع الحكومة الالكترونية في الدول العربية "حالة الجزائر". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر. 2011.
3. الأستاذ و الباحث إسماعيل والبصير ل "الجزائريوز" مشروع الحكومة الالكترونية حتمية اقتصادية " متاح في
4. <http://www.djazairnews.info/djazair-news-archive.html> تاريخ الاطلاع: 2014/07/12.
5. بنحي إبراهيم. "الانترنت في الجزائر". مجلة الباحث. عدد 01. جامعة ورقلة. الجزائر.
6. بوهيني شهرزاد. البلدية الالكترونية ضمن الحكومة الالكترونية. مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة. الجزائر. متاح في: <http://www.csla.dz/mjls/index.php?option=com> تاريخ الاطلاع: 2014/07/12.
7. حرز الله فؤاد حسن. الحكومة الالكترونية في الجزائر: دراسة في إمكانية التطبيق. مذكرة ماستر. ورقلة. الجزائر. 2013.
8. حمدي قبيلات. قانون الحكومة الإلكترونية. دار وائل. عمان. 2014.

9. سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، سنة 2009.
10. صفوان المبيضين. الحكومة الالكترونية النماذج و التطبيقات والتجارب الدولية. اليازوري. 2011. عمان. الاردن.
11. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية وتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2008.
12. مفهوم الحكومة الالكترونية *E-Gouvernement*. متديات المساهم الاقتصادية. متاح في:
[/http://musahim.maktoob.com/f68/t368876](http://musahim.maktoob.com/f68/t368876)
 تاريخ الاطلاع: 2014/07/12.
13. مفهوم الحكومة الإلكترونية. المنتدى العربي للموارد. متاح في :
<http://www.hrdiscussion.com/hr15640.html>
 تاريخ الاطلاع: 2014/07/12.